واقع التنمية المكانية بولايات مختارة من الجنوب الغربي الجزائري
من خلال الإشارة الى سوق الشغل

بن عبد العزيز سفيان (*) & بن عبد العزيز سمير (**)
(جامعة بشار) (جامعة الشلف)

ملخص : لقد برز مفهوم التنمية المكانية كنتاج للتفكير في إيجاد إستراتيجية بديلة للتنمية تنطلق من الاعتماد على القدرات المحلية و ذلك كرد على محاولة البلدان الرأسمالية المتقدمة بفرض سيطرتها على البلدان النامية. ولعل المتتبع لمسيرة المشروعات التنموية في هذه البلاد الأخيرة ليجد أن اغلب حكومات هذه البلاد قد فشلت الى حد ما في انتشال الغالبية العظمى من شعوبها من براثن الفقر وأوحال المشاكل الاجتماعية الأمر الذي تطلب إعادة النظر في المسار التنموي لهذه البلاد خاصة من خلال الاعتماد على طاقاتها الإنتاجية المحلية. والجزائر وعلى غرار هذه البلاد تسعى للرقي بمستويات تنميتها من خلال الاعتماد على طاقاتها في جميع ربوعها سعيا وراء تحقيق معدلات نمو اقتصادية تفوق معدلات النمو السكاني فيها عن طريق زيادة الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال للعمل داخل البلد .

وعليه تسعى هذه الدراسة الى الإشارة لمستويات التنمية المكانية بولايات مختارة من الجنوب الغربي الجزائري ممثلة في كل من ولاية بشار وأدرار وتندوف وذلك من خلال محاولتها استعراض أهم المؤشرات التنموية بهذه الولايات تبعا لمعدلات التشغيل فيها لتخلص الدراسة إلى نتائج وتوصيات هامة.

الكلمات المفتاح : التنمية المكانية ، الاقتصاد الجزائري، الاستثمار، سوق الشغل ، الجنوب الغربي.

Abstract : This study seeks to signal to independent local levels of development in southern states western Algerian represented in the state of Bechar, Adrar and Tindouf and through its attempt to review the most important indicators of development in the state to get rid significant findings and recommendations.

Keywords : Independent local, Algerian economy, investment , Employment, southern states.

(*)أستاذ مساعد قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بشار، هاتف 0660718892، benabdelazizsoufyane@gmail.com
(**) أستاذ مساعد ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، هاتف 0770551162، samirbenabdelaziz@yahoo.fr

مقدمة :

إن الجزائر وعلى غرار باقي دول العالم وسعيا منها للاندماج في الاقتصاد العالمي، فبعد استرجاعها للاستقلال السياسي حاولت جاهدة دعمه بالاستقلال الاقتصادي، حيث تبنت إستراتيجية للتنمية بالاعتماد على السياسة الاقتصادية الاشتراكية فظل التوجيه المركزي والتسيير الإداري الأحادي مهيمنا على الحياة الاقتصادية منذ الاستقلال، فاهتمت الدولة طوال العقدين الماضيين بالمؤسسات الكبرى تماشيا مع سياسة الصناعة المصنعة الثقيلة التي حاولت اختصار المسافة نحو التقدم الصناعي والاقتصادي. لكن ما إن تأكد فشل هذه السياسة استوجب الانتقال وبخطى متسارعة من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد تحكمه آليات السوق الحرة المنفتحة على العالم الخارجي هذا الأخير الذي تطلب على

الجزائر الاعتماد على قدراتها في متطلبات التنمية بعيدا عن النماذج المستوردة التي زادت من تعميق جذور التبعية لدول العالم المتقدم.

ولعل ما تحتويه الجزائر من تنوع واختلاف في بنيتها الجغرافية أوجب عليها مراعاة خصوصية متطلبات التنمية في جميع مناطقها سواء تعلق الأمر بولايات الشمال أو الجنوب بشقيه الشرقي و الغربي.

وهذه الدراسة وعلى ضوء ما سبق ستحلل واقع ومؤشرات التنمية المكانية بولايات مختارة من الجنوب الغربي الجزائري بالتركيز على ثلاثة منها ممثلة في كل من ولاية بشار، تندوف وأدرار باعتبارها إحدى المناطق المهمة تبعا لما تحتويه من موارد مختلفة وما يتم فيها من نشاط استثماري كبير تبعا لبرامج الدولة في إطار تنمية مناطق الجنوب كل هذا من خلال الإشارة الى واقع سوق الشغل بهذه المناطق ونسبة العمالة التي يتم استخدامها في هذه البرامج التنموية.

إشكالية الدراسة: بناءا على ما سبق تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الانشغال والإشكال الجوهري التالي:

" فيما تبرز أهم المؤشرات التنموية التي شهدتها ولايات الجنوب الغربي بخصوص سوق الشغل وما هي مستويات العمالة التي استطاع هذا السوق استيعابها في ظل البرامج التنموية الممنوحة لتنمية مناطق الجنوب ؟"

الهدف من الدراسة:

بالإضافة الى محاولة فك لغز الإشكال أعلاه، فإن الفكرة التي نود معالجتها في هذا الموضوع تتعلق أساسا بعملية استقراء تحليلي لأهم مؤشرات التنمية المحلية بكل من ولايات بشار، تندوف وأدرار بالتركيز على واقع سوق الشغل ومدى انخفاض معدلات البطالة في هذه الولايات.

منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الإشكال أعلاه سنستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم متطلبات الإشكالية وهذا بالاستعانة بتحليلات وجداول بيانية.

خطة الدراسة:

بغية الإحاطة بأهداف الدراسة والإجابة على إشكاليتها الجوهرية سيتم تغطيتها من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: التنمية المكانية، مفاهيم ومرتكزات.

المحور الثاني: واقع سوق الشغل في الجزائر ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية.

المحور الثالث: سوق الشغل ومدى استيعابه للعمالة المحلية(التمكين) بولايات بشار، تندوف وأدرار.

المحور الأول: التنمية المكانية، مفاهيم ومرتكزات

تختلف الإمكانيات التنموية و الاقتصادية من بلد الى آخر الأمر الذي يعكس اختلاف سياسات التنمية المكانية التي قد تتبع في هذا البلد أو ذاك ، وقد تساهم بعض الظروف الاستثنائية في تأخير تنفيذ الكثير من الخطط و المشاريع التي تعد من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والعمراني للسكان.[1]

1.مفهوم التنمية المكانية:

يشتمل مفهوم التنمية المكانية على مكونين أساسيين هما: "التنمية الحضرية والتنمية الإقليمية"

فالأولى تتمثل في جوهرها في تحديد المراكز أو التجمعات الحضرية التي ينبغي تنميتها على المدى البعيد من خلال مجموعة من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في الأقاليم المراد تطويرها.[2] وتتكامل السياسة الحضرية مع سياسة التنمية الإقليمية التي هي الإطار التخطيطي الذي يحدد الاتجاهات الرئيسية لكيفية توزيع الموارد المادية والبشرية في الإقليم بالشكل الذي يضمن كفاءة أهداف التنمية وايجاد حالة من التوازن النسبي في توزيع الاستثمارات بين المناطق المختلفة بغية الحد من ظاهرتي التركز السكاني والتفاوت المكاني في مستويات التنمية.[3]

وعليه فإن سياسة التنمية المكانية" الحضرية و الإقليمية " هي الطريق الفعال لمواجهة المشكلات الحضرية والإقليمية من خلال استخدام أساليب مناسبة تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية في المكان، فضلا عن معالجة السلبيات التي قد تنشأ في خطط التنمية لتحقيق التنمية المكانية المستدامة.

2.أهداف التنمية المكانية:

للتنمية المكانية وسياساتها عديد من الأهداف يمكن ذكر أبرزها فيمايلي:[4]

- تنمية مصادر الثروة الوطنية وتطويرها في الأقاليم والمراكز الحضرية والحد من تمركز الأنشطة الاقتصادية في المدن الكبرى.
- تكامل أطراف الأقاليم البعيدة عن المركز من خلال تطوير شبكة النقل والاتصالات الأمر الذي يحسن التكامل السياسي والتماسك الاجتماعي.
- تحسين النظام الوطني للمدن لدورها في نقل العلوم ونشرها وبالتالي تحفيز الاقتصاد الوطني، إذ أن رفع مستوى النشاط الاقتصادي في المدن متوسطة الحجم سوف يساعد في تحقيق اقتصاديات الحجم* وتحسين النمو بين الأقاليم ويجعل الخدمات الاجتماعية في متناول الجميع.

3.وسائل التنمية المكانية:

هناك العديد من الوسائل المستخدمة في إطار سياسة التنمية المكانية لغرض القضاء على مشكلة تركز السكان في الأماكن الصناعية دون غيرها من المناطق حتى يتم تجنب الخلل في النمو الحضري ومن هذه الوسائل نذكر:[5]

- **أسلوب حافة المدينة:** وذلك من خلال إنشاء مناطق صناعية أو زراعية وتنميتها في هذه المناطق دون إنشائها في المدن الكبرى.

- **أسلوب المحاور الحضرية:** ويستخدم في تنمية المدن الواقعة على طرق النقل في محاور تخطيطية مختارة بأنشطة اقتصادية مناسبة لهذه المحاور تؤدي الى نمو المستقرات البشرية وتنمية النشاطات الحيوية الأخرى في مرحلة لاحقة.
- **أسلوب المدن الجديدة:** وتعتبر وسيلة للسياسة الحضرية من خلال توفير مناطق ذات تخطيط مسبق ومواصفات تخطيطية عالية، إلا أنها تحتاج الى استثمارات ضخمة نسبيا.
- **أسلوب المراكز الحضرية المنتشرة:** عن طريق ضخ استثمارات كبيرة في عدد من المدن الصغيرة الأمر الذي قد لا يتلاءم مع ظروف بعض البلدان ولو أنه الأفضل في نشر التنمية في مختلف المراكز الحضرية.

4.محددات التنمية المكانية:

تتعدد محددات التنمية المكانية حسب كل منطقة أو مدينة من خلال العديد من العوامل[6] منها الطبيعية مثل انحدارات الأرض ونوعية التربة والرياح إذ تتأثر استعمالات الأرض وأنواعها بمثل هذه العوامل وغيرها مثل العوامل الاقتصادية "اقتصاديات الموقع وتوفر الأيدي العاملة"، وعوامل مهمة أخرى كتوفر البنى التحتية والخدمات الاجتماعية والأمنية وخصوصيات السكان في المدينة أو الإقليم، بالإضافة الى العوامل الإستراتيجية التي ترتبط بالسياسة العامة للبلاد.

ولعل ما تحتويه منطقة الجنوب الغربي الجزائري من مقومات مختلفة هو ما دفع الدولة الجزائرية أن تولي الاهتمام بهذه المنطقة وتنميتها خاصة من خلال توسيع سوق الشغل فيها حتى لا تتركز العمالة الجزائرية في مدن الشمال وهو ما سوف تشير إليه الدراسة في الجزئية الموالية بعد استعراض واقع الشغل بشكل عام في الجزائر.

المحور الثاني: واقع سوق الشغل في الجزائر ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية

تسعى الجزائر في الآونة الأخيرة مكثفة جهودها بوضع برامج إصلاح واتخاذ إجراءات من شأنها تحسين الظروف الإقتصادية ودفعها نحو التنمية الاقتصادية من خلال ترقية الإستثمار في كل القطاعات والذي تنتج عنه المساهمة الفعالة في ميدان التشغيل بالإضافة إلى عروض العمل المقدمة من قبل الدولة والتي تستخدمها كآلية تساعد على تخفيض معدلات البطالة و زيادة انتعاش سوق العمل . والجدول التالي يوضح تطور القوى العاملة المشتغلة في الجزائر خلال الفترة(2000-2008).[7]

الجدول (01):تطور القوى العاملة المشتغلة في الجزائر خلال الفترة(2000-2008)

السنوات	العاملون
2000	5725989
2001	6228772
2003	6684056
2004	7798412

2006	8868800
2007	8594000
2008	9146000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائرONS، سنة 2009.

فمن خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد القوى العاملة المشتغلة في الجزائر ازدادت في سنة 2001 مقارنة بسنة 2000 ، أي ما يمثل نمو بنسبة 62.6%.إلا أنه نلاحظ خلال الفترة السالف ذكرها أن حجم العمالة الكلية في الجزائر شهد زيادة مستمرة من سنة 2000 إلى سنة 2006، ولكن في سنة 2007 انخفض حجم الفئة المشتغلة بـــ 274800 عامل، وهذا ما يدل على ارتفاع حجم البطالة خلال هذه السنة مقارنة مع سنة 2006، ليعاود الارتفاع سنة 2008 من جديد بـــزيادة 522000 عامل مقارنة مع سنة 2007.

ولعل نسبة العمالة تختلف من قطاع الى آخر حسب طبيعة النشاط الاقتصادية كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (02) : توزيع الكيانات الاقتصادية حسب القطاعات في الجزائر لسنة 2011

مجال النشاط	عدد القطاعات
الصناعة	95445
بناء	9117
التجارة	511700
الخدمات	317988
المجموع	934250

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائرONS، سنة 2011.

فتبعا لمعطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن كل من مجالي التجارة والخدمات يستحوذان على نسب معتبرة من العمالة الجزائرية كدلالة على العدد الهائل للقطاعات الاقتصادية فيهما وهذا نظرا للنشاط المستمر فيهما من جهة وسعيا من وراء الأنشطة الاقتصادية الحرة التي يحبذها المواطن الجزائري من جهة أخرى، بينما يأتي مجال الصناعة في المرتبة الثالثة من حيث عدد القطاعات ليليه مجال البناء. ما جعل نسبة التشغيل تختلف من سنة الى أخرى في الجزائر خاصة في الفترة الممتدة ما بين سنتي 2000 و2008 مما ساهم بشكل ايجابي في معدلات التنمية الاقتصادية كما يبرزه الجدول الموالي:

الجدول رقم(03): يمثل تطور نسبة التشغيل في الجزائر للفترة 2000- 2008

السنوات	معدلات التشغيل %	السنوات	معدلات التشغيل %
2000	70.2	2005	89.7
2002	72.7	2006	87.7
2003	76.6	2007	88.2
2004	82.3	2008	88.7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائرONS، سنة 2009.

فمن خلال الجدول يتبين أن نسبة التشغيل في تزايد مستمر نتيجة الجهود التي قامت بها الدولة لإنعاش سوق العمل وترقية التشغيل من خلال استخدام الآليات التي تساعد على امتصاص البطالة فإستراتجية الدولة كانت باتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى حث جميع القطاعات بالمساهمة الفعالة في ميدان التشغيل .وينعكس هذا فعلا على سوق العمل حيث نلاحظ أن معدلات التشغيل في الفترة من 2000-2008 في تزايد مستمر ولكن بفارق صغير أي المعدلات كانت تتراوح بين 72.7، 76.6، 82.3 هنا النسب كانت نوعا ما متقاربة أما في الفترة من 2005 إلى 2008 سجلت تزايد مستمر بنسبة قليلة تمثلت في87.7 ، 88.2 ، 89.7 . وهو ما يمثل إسهام لا بأس به في معدلات التنمية عموما بالجزائر.

ولعل ما تزخر به مناطق الجنوب الغربي من ثروات هائلة مادية كانت أو بشرية، جعل من الدولة الجزائرية توليها أهمية كبيرة في برامجها التنموية ساعية من خلال ذلك الى تنشيط سوق الشغل بها وامتصاص البطالة من خلال مختلف المشاريع الاستثمارية في هذه المناطق حتى تسهم في إجمالي التنمية الاقتصادية، وهذا ما ستوضحه الدراسة في الجزئية المقبلة من خلال الإشارة الى واقع سوق الشغل في بعض ولايات الجنوب الغربي ومدى إسهامه في التنمية المحلية بها.

المحور الثالث: سوق الشغل ومدى استيعابه للعمالة المحلية(التمكين) بولايات بشار، تندوف وأدرار

تعتبر منطقة الجنوب الغربي ميدان مناسب لتجسيد العديد من المشاريع ، إذ وبعد الإصلاحات التي قامت بها الدولة من خلال إنشاء العديد من المؤسسات التي تساعد على انتعاش سوق العمل مثل الوكالات التالية: CNAC، ANSEG ANGEM – ANDI – ANAEM – DAS، ارتقى سوق العمل وطنيا بصفة عامة، وفي منطقة الجنوب الغربي الجزائري بصفة خاصة، حيث تقلصت نسبة البطالة بولايات الجنوب الغربي وازدادت مناصب الشغل بزيادة المشاريع الاستثمارية سواء محلية كانت أم أجنبية خاصة في كل من ولايات :بشار، تندوف، أدرار. والتي سوف تشير إليها الدراسة وعلى التوالي بعد استعراض إجمالي الكثافة السكانية بهذه الولايات من الجنوب الغربي الجزائري.

1. تطور نسبة السكان بولايات بشار، تندوف وأدرار:

لقد شهت الفترة الممتدة ما بين سنتي 2010 و2012 تطورا ملحوظا في نسبة الكثافة السكانية بكل من ولايات بشار، تندوف وأدرار كما يوضحه الجدول الموالي:[8]

الجدول رقم(04): عدد سكان ولايات الجنوب الغربي الجزائري في الفترة(2010-2012)

السنة / ولاية	2010	2011	2012
بشار	179900	183885	193370
تندوف	56305	59852	63623
أدرار	-	-	265432

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات وكالات تشغيل الشباب ANEM بالولايات الثلاث، 2012.

فنلاحظ من خلال الجدول الارتفاع المتزايد والمستمر لنمو السكان في ولايات الجنوب الغربي الجزائري حيث بلغ عدد السكان لسنة 2012 لولاية بشار 193370 نسمة، تندوف 63623 نسمة، وولاية أدرار قد بلغ عدد السكان خلال نفس السنة إلى 432 265 نسمة وهو ما يبين تزايدا لهذه الكثافة من سنة الى أخرى.

2. تطور نسبة التشغيل بولايات بشار، تندوف وأدرار:

1.2. ولاية بشار

الجدول رقم(05): يمثل عدد المناصب التي وفرتها مديرية التشغيل لولاية بشار للفترة (2000-2012)

السنة	عدد المشغلين	السنة	عدد المشغلين
2000	36862	**2007**	71220
2001	37597	**2008**	73680
2002	44266	**2009**	81848
2003	55698	**2010**	100463
2004	65607	**2011**	130319
2005	66448	**2012**	180531
2006	68128	-	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من طرف مديرية التشغيل لولاية بشار، 2013

تساهم مديرية التشغيل بولاية بشار بشكل فعال في تنشيط سوق العمل بالتنسيق مع المؤسسات المختلفة التي تتقدم بالطلب على العمال والمديرية بدورها تعمل على توفير المناصب المطلوبة، حيث نلاحظ عدد المشغلين في تزايد من سنة الى أخرى ففي الفترة الممتدة من 2000 – 2009 تميزت بالزيادة بالتدريج ابتداءا من 36862، ثم 44266 ،55698، 68128، 73680، ليصل إلى 81848 سنة 2009، أما السنوات الثلاثة الأخيرة فكان عدد المشغلين في تزايد بوتيرة سريعة ففي سنة 2010 بلغ عدد العمالـ 100463 ليرتفع سنة 2011 الى 130319 عامل ثم 2012 بـ 180531، وكل هذا ناتج عن العروض التي تقدمها الدولة من خلال هذه الوكالة. فماذا عن مديرية النشاط الاجتماعي.

الجدول رقم(06):يمثل عدد المناصب التي وفرتها مديرية النشاط الإجتماعي لولاية بشار للفترة (2008-2012)

السنة	عدد المشغلين		السنة	عدد المشغلين	
	ذكور	إناث		ذكور	إناث
2008	259	413	**2011**	160	74
2009	43	93	**2012**	85	116
2010	94	325	**-**	-	-

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من طرف مديرية النشاط الإجتماعي لولاية بشار، 2013

من خلال الجدولين السابقين نلاحظ تطور في نسبة التشغيل بولاية بشار حيث قامت مديرية التشغيل باستحداث 36862 سنة 2000 ثم ارتفع إلى 66448 سنة 2005 وصولا إلى 180531 منصب شغل سنة 2012، هذا فيما يخص مديرية التشغيل أما بالنسبة لمديرية النشاط الإجتماعي فقد قامت هي الثانية بدورها في خلق مناصب شغل غير دائمة رغم أن عددها قليل إلا أنها وصلت إلى حدود ال690 منصب سنة 2008 ثم انخفض عدد المناصب سنة

2009 إلى136 منصب ثم ارتفع سنة 2010 إلى 279 منصب بعدها واصل الإنخفاض سنتي 2011 و2012 إلى 244، 201 على التوالي.

الجدول رقم (07): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط لولاية بشار (2002-2012)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	القيمة	مناصب الشغل
الفلاحة	1	8	14
بناء الأشغال العمومية والمساكن	95	7969	1553
الصناعة	14	3936	499
الصحة	3	1891	189
نقل	286	7581	1958
سياحة	6	3349	196
الخدمات	14	131	139
المجموع	419	24 865	4548

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق مقدمة من وكالة تطوير الإستثمار ببشار، 2013

الشكل رقم(01): توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب مناصب الشغل لولاية بشار

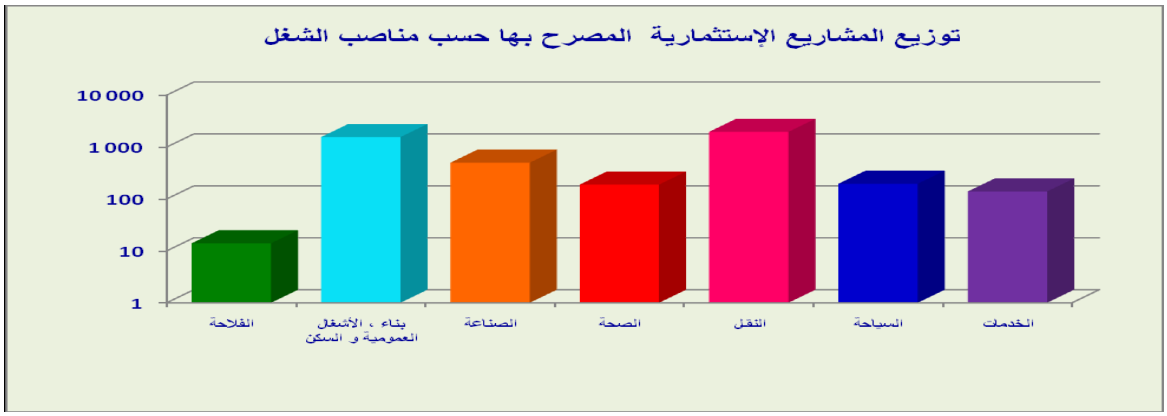

المصدر : وكالة تطوير الإستثمار لولاية بشار .

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن قطاع النقل هو المهيمن على المشاريع الاستثمارية بـــ 286 مشروع يليه البناء والأشغال العمومية بـــ 95 مشروع والمرتبة الثالثة للصناعة والخدمات بـــ 14 مشروع ثم القطاعات الأخرى بعدد مشاريع قليلة مقارنة بالقطاعات السابقة التي تحتل الصدارة. فمن ناحية القيمة المالية نجد ثلاث قطاعات تحتل الصدارة حيث نلاحظ أن قطاع البناء والأشغال العمومية هي التي تحقق قيمة مالية كبيرة قدرها 7969 دج ثم النقل بـــ 7581 دج والصناعة بقيمة 3936 دج. أما بالنسبة لمناصب الشغل فالنقل يستحوذ على عدد المناصب الأكبر بـــ 1958 منصب شغل، البناء والأشغال العمومية بـــ 1553 ثم الصناعة بـــ 499 منصب .

وفي الأخير تعتبر القطاعات التالية، النقل، البناء والأشغال العمومية والصناعة هي المهيمنة على عدد المشاريع الاستثمارية في ولاية بشار وتساهم بشكل كبير في التنمية المحلية بهذه الولاية والتنمية الاقتصادية عموما بالجزائر.

2.2. ولاية تندوف

الجدول رقم(08): عدد المناصب التي وفرتها مديرية التشغيل لولاية تندوف للفترة (2000-2012)

السنة	عدد المشغلين	السنة	عدد المشغلين
2000	8078	**2007**	16809
2001	8825	**2008**	21240
2002	9738	**2009**	22722
2003	10946	**2010**	24161
2004	12364	**2011**	28236
2005	14153	**2012**	38560
2006	15704	-	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من طرف مديرية التشغيل لولاية تندوف ، 2013.

من خلال الجدول نلاحظ أن مناصب الشغل التي أوجدتها مديرية التشغيل لولاية تندوف ترتفع تدريجيا حيث كانت سنة 2000،8078 منصب شغل ثم ارتفع تدريجيا إلى أن بلغ 14153 سنة 2005 ومنه بلغ سنتي 2010، 2011،14161 و28234 على الترتيب بالغا بذلك عدد 38560 منصب عمل لسنة 2012.

الجدول رقم (09): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط لولاية تندوف 2002-2012

قطاع النشاط	عدد المشاريع	القيمة	مناصب الشغل
بناء الأشغال العمومية والمسكن	20	784	204
الصناعة	3	1131	20
نقل	13	655	141
الخدمات	1	68	10
المجموع	55	2637	375

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معلومات مقدمة من وكالة الوطنية لتطوير الإستثمار لولاية تندوف،2013 .

الشكل رقم(02): توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب مناصب الشغل لولاية تندوف

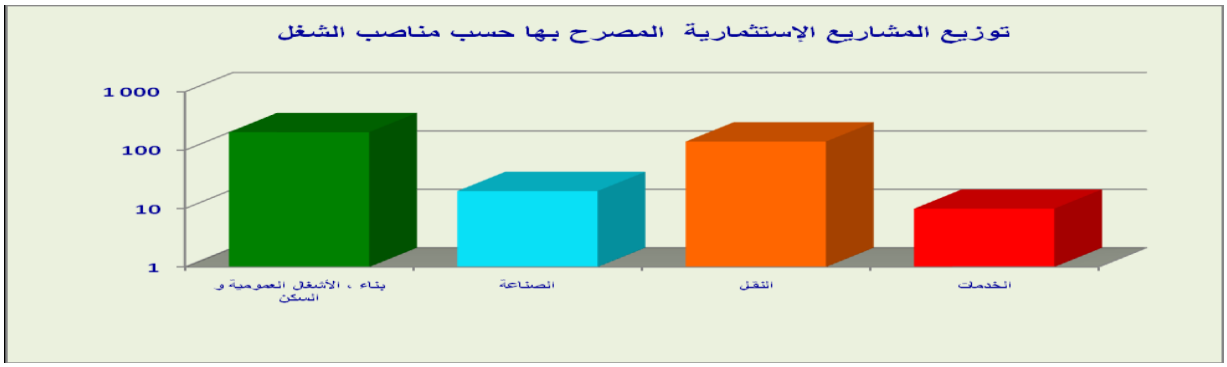

المصدر : وكالة تطوير الإستثمار لولاية تندوف، 2013 .

إن القطاعات الثلاثة المتصدرة الترتيب في ولاية تندوف من حيث عدد المشاريع الاستثمارية، هي النقل بـــ31 مشروع، البناء والأشغال العمومية بـــ 20 مشروع، ثم الصناعة بـــ 3 مشاريع. أما القيمة المالية فالصناعة تحقق

أكبر قيمة بـــ 1131 دج، البناء والأشغال العمومية 784 دج ، النقل بـــ 655 دج . وفيما يتعلق بمناصب الشغل فقطاع البناء والأشغال العمومية 204 منصب ، النقل 141 ، الصناعة 20منصب شغل .

بالنسبة لولاية تندوف القطاعات أكثر حيوية سواء في المشاريع أو عدد المناصب أو القيمة المالية تتمركز في القطاع الصناعي ، البناء والأشغال العمومية ، النقل . وهي تساهم بشكل كبير في التنمية المحلية بهذه الولاية.

3.2. ولاية أدرار

الجدول رقم(10): عدد المناصب التي وفرتها مديرية النشاط الإجتماعي لولاية أدرار لسنة 2011

السنة	عدد المشغلين		السنة	عدد المشغلين	
	ذكور	إناث		ذكور	إناث
2008	237	167	2011	420	469
2009	195	159	2012	178	287
2010	399	567	-	-	-

المصدر: من إعداد الطلبة الباحثين بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من طرف مديرية النشاط الإجتماعي لولاية أدرار.

من خلال الجدول نلاحظ تطور في نسبة التشغيل بولاية أدرار حيث قامت مديرية النشاط الإجتماعي بدورها في خلق مناصب شغل وصلت إلى حدود 404 منصب سنة 2008 ثم انخفض عدد المناصب سنة 2009 إلى354 منصب ثم ارتفع سنة 2010 إلى 966 منصب بعدها واصل الانخفاض سنتي 2011 و 2012 إلى 889، 465على التوالي.

الجدول رقم(11): عدد المناصب التي وفرتها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية أدرار لسنة 2011

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل	مبلغ الإستثمار
خدمات	469	1114	1 404 892 378
نقل البضائع	296	560	850 575 595
صناعة	80	187	240 638 017
حرفي	197	360	455 255 659
أشغال عمومية وبناء	126	495	538 316 177
نقل بمبرد	27	53	96 065 646
فلاحة	34	93	90 752 682
مهن حرة	21	65	30 933 764
صيانة	24	56	26 792 342
نقل المسافرين	111	242	278 154 550
الري	9	32	81 083 152
المجموع	1394	3627	4 093 459 961

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية أدرار"إحصائيات سنة 2011" .

الجدول أعلاه يمثل عدد المشاريع التي يحققها كل مشروع استثماري تموله الوكالة فأكبر عدد من المناصب قد حققه قطاع الخدمات وهو 1114 منصب ثم يليه قطاع نقل البضائع ب 560 منصب، ثم الأشغال العمومية والبناء 495 منصب ، وفي الأخير يأتي قطاع الري ب 32 منصب شغل محقق لسنة 2011.

الجدول رقم (12): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط لولاية أدرار 2002-2012

قطاع النشاط	عدد المشاريع	القيمة	مناصب الشغل
الفلاحة	6	166	60
بناء والأشغال العمومية والمسكن	367	14 264	3485
الصناعة	25	20150	796
الصحة	2	12	12
نقل	408	8197	2170
سياحة	7	2962	286
الخدمات	76	12140	2622
المجموع	891	57 890	9431

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات مقدمة من وكالة تطوير الإستثمار بأدرار 2013 .

الشكل رقم(03): توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب مناصب الشغل لولاية أدرار

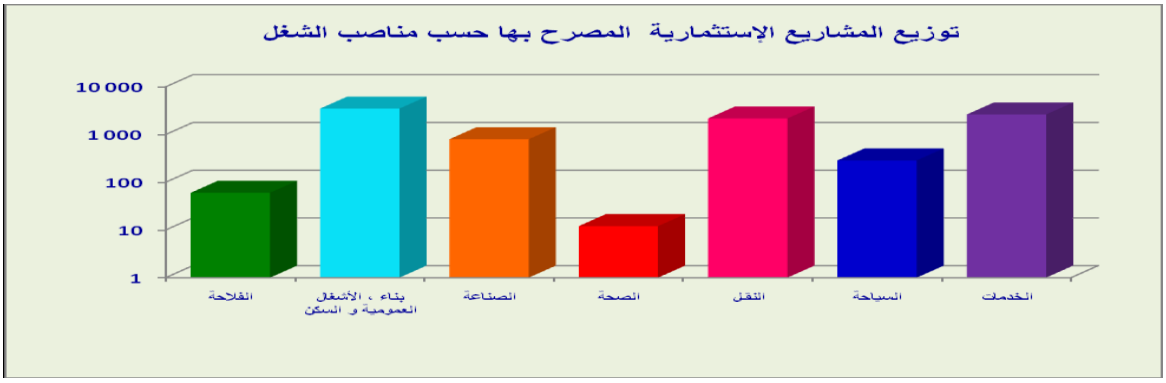

المصدر : وكالة تطوير الإستثمار لولاية أدرار .

إن القطاعات التي تحتل الصدارة في ولاية أدرار من حيث عدد المشاريع الاستثمارية هي النقل بـــ 408 مشروع ، البناء والأشغال العمومية بـــ 367 والخدمات بـــ 76 مشروع . أما من جهة القيمة المالية لهذه المشاريع تحقق الصناعة مبلغ قدره 20150 دج ،البناء والأشغال العمومية 14264 دج ، الخدمات 12140 دج . وفيما يتعلق بمناصب الشغل، البناء والأشغال العمومية هي الأولى في الترتيب بـــ 3485 منصب، تليها الخدمات بـــ 2622 منصب، ثم النقل بـــ 2170 منصب شغل.

ومن الملاحظ أن ولاية أدرار معظم مشاريعها الاستثمارية تستحوذ عليها ثلاثة قطاعات، البناء والأشغال العمومية، الخدمات والنقل سواء من ناحية عدد المشاريع أو القيمة المالية أو عدد مناصب الشغل .

على العموم نجد أن المراتب التي تحتلها ولايات الجنوب الغربي من حيث عدد المشاريع الاستثمارية في الترتيب الوطني تعد متأخرة باستثناء ولاية أدرار التي تحتل المرتبة 21 وطنيا، أما ولاية بشار المرتبة 36 فتندوف والمرتبة 48، أما ما يتعلق بالترتيب الإقليمي فالشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل (04) : توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط لمنطقة الجنوب الغربي

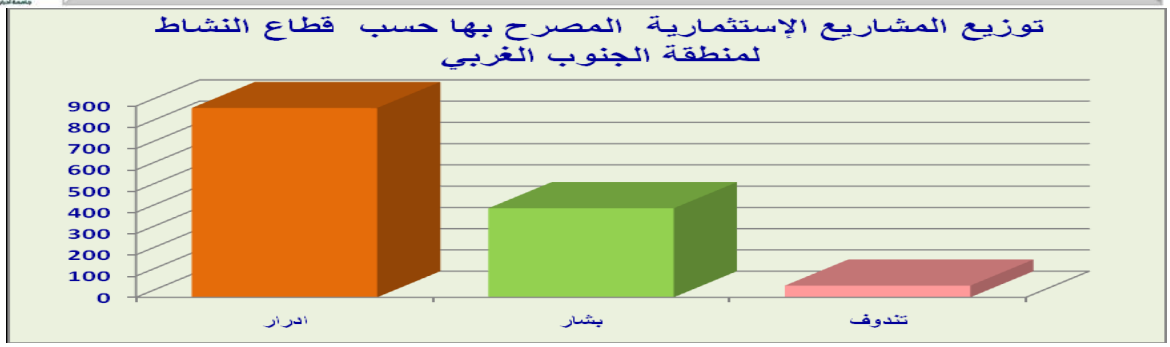

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات مقدمة من وكالة تطوير الإستثمار للولايات الثلاث (بشار، تندوف، أدرار)

يوضح الشكل أعلاه ترتيب ولايات الجنوب الغربي حسب المشاريع الاستثمارية لكل ولاية حيث نلاحظ ولاية أدرار تحتل المرتبة الأولى إقليميا بـــ891 مشروع وقيمة مالية قدرها 57890 دج وما يعادل 9431 منصب شغل ، والمرتبة الثانية من نصيب ولاية بشار بـــ 419 مشروع وتقابله قيمة مالية قدرها 24865 دج و4548 منصب شغل ، أما المرتبة الثالثة والأخيرة تعود لولاية تندوف بـــ 55 مشروع وقيمة مالية 2637 دج و375 منصب شغل .

وتتمحور المشاريع الاستثمارية في منطقة الجنوب الغربي ضمن ثلاثة قطاعات تهيمن على عدد المشاريع الأكبر وهي قطاع البناء والأشغال العمومية ، النقل ، الخدمات ، وبدرجة أقل الصناعة.

ومن خلال ما تم استعراضه نجد أنه وبهدف تقويم سياسة التنمية المكانية بالجزائر لابد من الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات مناطق الجنوب والتركيبة السكانية فيها والعمل على تطويرها والاستفادة منها كتجارب ينبغي تعزيزها وتقويمها من خلال إدخال عدد من عوامل القوة إليها مثل منظمات المجتمع المدني غير الحكومية فضلا عن القطاع الخاص والذي يفترض أن يلعب دورا تنمويا مهما خاصة من خلال استيعابه للعمالة بالمنطقة في المرحلة القادمة.

الخاتمة: في ختام هذه الدراسة نستنتج أن عملية تعزيز سياسة التنمية المكانية في الجزائر عموما وفي منطقة الجنوب الغربي الجزائري بشكل خاص يأتي من ضرورة ملحة تمثل فيها مشاركة المجتمعات المحلية في التنمية أكثر المواضيع أهمية في الفترة الحالية بل إنها تشكل موضوعا رئيسيا بين الجدل القائم بين صانعي القرار والعاملين والباحثين المختصين بالمجتمعات المحلية في إطار التنمية المكانية، إذ أن تعزيز وتقوية سياسات هذه التنمية يأتي من خلال التنسيق العقلاني القانوني بين المركزية واللامركزية ومشاركة المجتمع الفعالة في عملية التنمية.

وينبغي أن ينعكس هذا التنسيق من خلال تبني أسلوب التشارك في العملية التخطيطية بين الحكومة المركزية والجماعات المحلية، والغاية من هذا التشارك هو من أجل دعم وبناء القدرات للكوادر المحلية وإكسابها مزيدا من الخبرة والكفاءة لكي تقوم بالمهام الملقاة عليها بأفضل صورة من جهة ومن جهة أخرى حتى يتم تجنب التفاوت التنموي بين الأقاليم والولايات عن طريق توفير التمويل المناسب للأقل تطورا منها والعمل على تحقيق مناخ ملائم للاستثمار بتأهيل البنى التحتية والاجتماعية المستقطبة للاستثمارات بغية الوصول الى حالة من التوازن المكاني في التنمية بين مختلف أقاليم وولايات الجزائر.

وحتى تكون هذه الدراسة أكثر عملية فهي تقترح التوصيات التالية:

- رفع الحس لدى أعضاء وفئات المجتمع المدني بأهمية التنمية المكانية.
- ضرورة توفر العدالة في توزيع المشاريع الاستثمارية في كل مناطق وولايات الجزائر حتى تستفيد العمالة منها.
- إشراك أعضاء الجماعات المحلية وممثلي المجتمع في مختلف البرامج التنموية الموجهة لولايات الجنوب الغربي كون أنهم الأقرب لفئات المجتمع والأدرى بتطلعاتهم وانشغالاتهم.
- العمل على تنمية ضواحي الولايات وأريافها في المنطقة الجنوبية الغربية حتى يتم تشغيل أبناء المنطقة في ولاياتهم وبالتالي فعالية في الأداء.
- العمل على تقليص المسافة بين مناطق الجنوب من خلال بناء مدن وإقامة مشاريع وتوفير شبكة من المواصلات.
- تكثيف جهود الدولة وتسخير الوسائل والإمكانيات حول آفاق التنمية في الجنوب.

الإحالات والمراجع :

[1] - محمد محسن السيد، **سياسات التنمية المكانية في العراق**، منشورات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، العراق، 2007، ص 02.

[2] - صباح فيحان ، **النظام الحضري في العراق بين النمو التلقائي و العقلانية الاقتصادية** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مركز التخطيط الحضري والإقليمي لدراسات العليا، جامعة بغداد، 1998، ص 161.

[3] - نبيل شمعون يوسف، **اقتصاديات حجم المدينة**، رسالة ماجستير غير منشورة، مركز التخطيط الحضري والإقليمي لدراسات العليا، جامعة بغداد، 1990، ص 39.

[4] - صباح فيحان، **مرجع سبق ذكره**، ص 165.

[*] - **اقتصاديات الحجم** –زيادة عوائد المنشأة- هي نتيجة لتخصص العمل وانخفاض كلفة الوحدة الواحدة المنتجة، وتشير حالة تزايد عوائد الحجم الى حالة الإنتاج الذي ينمو بنسبة أكبر من زيادة مدخلات الإنتاج، ففي حالة تضاعف المدخلات ستكون حصيلة الناتج بأكثر من الضعف، وقد تحدث زيادة في عوائد الحجم بسبب كبر حجم عمليات تقسيم العمل والتخصص، إضافة الى أن كبر حجم العمليات قد يسمح بتقديم المزيد من التخصص وغزارة إنتاج الآلات بأكبر مما هو متاح لعمليات الإنتاج الصغير. للمزيد انظر:
خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية (النظرية وتطبيقاتها)**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، اربد – الأردن، 2010، ص 207 وما بعدها.

[5] - مهند مانوئيل يوسف، **بدائل نمو بغداد**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مركز التخطيط الحضري والإقليمي لدراسات العليا، جامعة بغداد، 1999، ص 51.

[6] - محمد محسن السيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 03.

[7] - مجمع معطيات الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر **ONS**، لسنوات 2008، 2009، 2010، 2011، 2012.

[8] - مجمع إحصائيات وكالات تشغيل الشباب **ANEM** بولايات : بشار، تندوف وأدرار، 2012.